

Distr.: General
23 February 2016

الجمعية العامة



الدورة السبعون
البند ٢٠ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/70/472/Add.3)]

٢٠٤/٧٠ - الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢١٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ١٩٥/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ١٩٥/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٠٠/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٥٧/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ١٩٩/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢٠٩/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢١١/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٢١٩/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٢٨٣/٦٩ و ٢٨٤/٦٩ المؤرخين ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وإذ تضع في اعتبارها جميع القرارات الأخرى المتخذة في هذا الصدد،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(١)، و جدول أعمال القرن ٢١^(٢)، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٣)، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار د-١٩/٢، المرفق.



الرجاء إعادة الاستعمال

15-16958 (A)



المستدامة^(٤)، وخطوة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(٥)، وإذ تعيد تأكيد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٦)، ولا سيما القرارات المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والالتزام بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإذ تشير إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الجديدة تسلم بأهمية تعزيز القدرة على التحمل والحد من مخاطر الكوارث في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى أن خطة عمل أديس أبابا تسعى، في جملة أشياء أخرى، إلى وضع وتنفيذ خطط للإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات وفقاً لإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٧)،

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٧) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

وإذ تشير أيضا إلى إعلان سينداي^(٨) وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وإذ تعرب عن عميق امتنانها لليابان، حكومة وشعبا، على استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥، وللدول الأعضاء التي قدمت كل ما يلزم من دعم،

وإذ تسلم بالحاجة إلى نهج وقائي أوسع نطاقا وأكثر تركيزا على الناس إزاء مخاطر الكوارث، وضرورة أن تكون ممارسات الحد من مخاطر الكوارث ممارسات تتصدى لمخاطر متعددة وتتولاها قطاعات متعددة وأن تكون شاملة ومتيسرة لكي تكون ذات كفاءة وفعالية،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء عدد الكوارث وزيادة تواترها وحجمها وتفاقم أثرها في السنوات الأخيرة، وما أدى إليه من خسائر فادحة في الأرواح وعواقب اقتصادية واجتماعية وبيئية طويلة الأمد بالنسبة للمجتمعات القليلة المنعة في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يعرقل تحقيق تنميتها المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية،

وإذ تؤكد أن التصدي لتغير المناخ باعتباره أحد العوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث، مع احترام ولاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٩)، يمثل فرصة للحد من مخاطر الكوارث بطريقة مجدية ومتسقة في جميع العمليات الحكومية الدولية المترابطة،

وإذ تسلم بما يترتب على تغير المناخ من آثار وخيمة تسهم في تدهور البيئة واشتداد الظواهر الجوية ويمكن أن تؤدي، إلى جانب عوامل أخرى، إلى نزوح السكان،

وإذ تسلم أيضا بنتائج الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في باريس في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وإذ تؤكد التزام جميع الدول بالعمل من أجل التوصل إلى اتفاق طموح وعالمي بشأن تغير المناخ، وإذ تؤكد من جديد أن أي بروتوكول أو صك قانوني آخر أو وثيقة ختامية متفق عليها ذات أثر قانوني بموجب الاتفاقية وتسري على جميع الأطراف ستتناول على نحو متوازن جملة مسائل منها التخفيف والتكيف والتمويل وتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات وشفافية الإجراءات والدعم،

(٨) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٩) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

وإذ تؤكد من جديد أهمية تعزيز التعاون الدولي في مواجهة الكوارث والأخطار المتصلة بالطقس، بما في ذلك ظاهرة النينو، والآثار السلبية لتغير المناخ لمنع حدوث أضرار جسيمة وكفالة قدر كاف من الاستجابة والاهتمام تجاه السكان المتضررين، في الوقت المناسب، من أجل كفالة القدرة على مواجهة آثارها،

وإذ تسلم بأنه يلزم إيلاء البلدان النامية المعرضة للكوارث، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، عناية خاصة بالنظر إلى ارتفاع مستويات الضعف والمخاطر لديها، والتي كثيراً ما تتجاوز إلى حد بعيد قدرتها على التصدي للكوارث والتعافي منها، وإذ تسلم أيضاً بأنه ينبغي إيلاء اهتمام مماثل وتقديم مساعدة ملائمة إلى البلدان الأخرى المعرضة للكوارث ذات الخصائص المحددة، كالبلدان الأرواحية، وكذلك البلدان ذات السواحل الممتدة،

وإذ تنوه مع التقدير بمبادرة الأمين العام الداعية إلى عقد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو عام ٢٠١٦ في إسطنبول، تركيا، وإذ تشير إلى أهمية إيلاء الاعتبار الواجب لمسألة الحد من الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود،

وإذ تشدد على أهمية مبدأ الشمول في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعدم تخلف أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٩/٦٩^(١٠)؛
٢ - تحث على التنفيذ الفعال لإعلان سينداي^(٨) وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٧)؛

٣ - تكرر دعوها إلى الحد بشكل كبير من مخاطر الكوارث والخسائر في الأرواح وسبل الرزق والصحة والأصول الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأشخاص والأعمال التجارية والمجتمعات المحلية والبلدان؛

٤ - تكرر أيضاً دعوها إلى منع نشوء مخاطر الكوارث الجديدة والحد من المخاطر القائمة عن طريق تنفيذ تدابير متكاملة وشاملة اقتصادية وهيكلية وقانونية واجتماعية وصحية وثقافية وتربوية وبيئية وتكنولوجية وسياسية ومؤسسية تحول دون التعرض للأخطار والضعف في وجه الكوارث وتحد منها، ومن ثم تعزز القدرة على الصمود؛

(١٠) A/70/282.

٥ - تشدد على أهمية مواصلة النظر الموضوعي في مسألة الحد من مخاطر الكوارث، وتشجع البلدان وهيئات الأمم المتحدة المعنية والوكالات والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات والجهات المعنية على أن تضع في اعتبارها الدور الهام الذي تؤديه الأنشطة المنسقة للحد من مخاطر الكوارث في تحقيق جملة من الأهداف من بينها تحقيق التنمية المستدامة، وتشجع أيضا في هذا الصدد على مراعاة خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث تعزيزا للقدرة على الصمود، في التنسيق، وتوضيح أنشطة كل منها، في سياق التنمية المستدامة ووفقا لما جاء في إطار سينداي؛

٦ - تشجع الدول على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي على الاضطلاع بأعمال مركزة داخل كل قطاع وفي جميع القطاعات، وذلك في المجالات الأربعة ذات الأولوية لإطار سينداي، وهي فهم مخاطر الكوارث، وتعزيز سبل التصدي لمخاطر الكوارث من أجل إدارة مخاطر الكوارث، والاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث تعزيزا للقدرة على الصمود، وتعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية و”إعادة البناء بشكل أفضل“ في مرحلة التعافي والإصلاح وإعادة البناء؛

٧ - تهيب بجميع الجهات الفاعلة المعنية بالأمر أن تعمل من أجل تحقيق الأهداف العالمية السبعة المتفق عليها في إطار سينداي؛

٨ - تشجع الدول الأعضاء على إيلاء الاهتمام الواجب للحد من مخاطر الكوارث أثناء تنفيذ برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١١) إذا كان واردا في عدة أهداف وغايات؛

٩ - تكرر تأكيد تشجيعها القوي للتنسيق والاتساق الفعالين، حسب الاقتضاء، بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الثالث لتمويل التنمية^(١٢) وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، فضلا عن مفاوضات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مع احترام ولاية كل منها، وضرورة ذلك التنسيق والاتساق من أجل إقامة علاقات التآزر وبناء القدرة على مواجهة الكوارث، وتحقيق الهدف العالمي المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع؛

(١١) القرار ١/٧٠.

(١٢) القرار ٣١٣/٦٩.

١٠ - ترحب ببدء عمل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، وتتطلع إلى ما سيتوصل إليه من نتائج، بالاتساق مع عمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛

١١ - تقرر إيلاء العناية الواجبة لاستعراض التقدم المحرز على الصعيد العالمي في تنفيذ إطار سينداي كجزء من عمليات متابعتها المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما يتوافق مع أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة ودورات الاستعراض الشامل للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات، حسب الاقتضاء، مع مراعاة المساهمات المقدمة من المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والمنتدى الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث، وأداة الرصد المحدثة المستندة إلى إطار عمل هيوغو لرصد العمل؛

١٢ - تسلم بأن المسؤولية عن منع الكوارث والحد من مخاطرها مشتركة بين الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين، رغم أنها تقع بالأساس على عاتق كل دولة، وتسلم أيضا بأن الجهات المعنية من غير الدول وغيرها من الجهات، بما فيها المجموعات الرئيسية والبرلمانات والمجتمع المدني والحركة الدولية للهلال الأحمر والصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية والمنتديات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث ومراكز التنسيق الخاصة بإطار سينداي وممثلو الحكومات المحلية والمؤسسات العلمية والقطاع الخاص وكذلك المؤسسات والوكالات والبرامج والصناديق المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات والمنظمات الحكومية الدولية المعنية، تؤدي دورا هاما كأطراف مساعدة في تقديم الدعم إلى الدول، وفقا للسياسات والقوانين والأنظمة الوطنية، في تنفيذ إطار سينداي على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي؛

١٣ - تشدد على أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمنظور المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة في إدارة مخاطر الكوارث بغية تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التكيف والحد من أوجه الضعف الاجتماعية إزاء الكوارث، وتسلم في هذا الصدد بضرورة المشاركة والمساهمة الشاملتين للمرأة والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، فضلا عن دور الشباب والمتطوعين والمهاجرين والمجتمعات المحلية والأوساط الأكاديمية والكيانات والشبكات العلمية والبحثية ودوائر الأعمال والروابط المهنية ومؤسسات تمويل القطاع الخاص ووسائل الإعلام في جميع المحافل والعمليات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، طبقا لإطار سينداي؛

١٤ - تشجع الحكومات على تعزيز مشاركة المرأة ودورها القيادي بصورة كاملة وفعالة وعلى قدم المساواة في تصميم وإدارة وتنفيذ سياسات وخطط وبرامج الحد من مخاطر الكوارث التي تراعي الفوارق بين الجنسين، وتوفير الموارد لها؛

١٥ - تؤكد أهمية المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، والمنتدى الإقليمية ودون الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث والمنتدى التي تتناول مواضيع معينة، وذلك من أجل إقامة شراكات، وإجراء تقييمات دورية للتقدم المحرز في التنفيذ، وتبادل الممارسات والمعرفة بشأن السياسات والبرامج والاستثمارات الواعية بمخاطر الكوارث، بما في ذلك تلك المتعلقة بقضايا التنمية والمناخ، والتروح البشري الناجم عن الكوارث، حسب الاقتضاء، إلى جانب تعزيز إدماج إدارة مخاطر الكوارث في القطاعات الأخرى ذات الصلة؛ وينبغي للمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية أن تؤدي دورا هاما في المنتدى الإقليمية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث؛

١٦ - تؤكد مجدداً أن التعاون الدولي من أجل الحد من مخاطر الكوارث يشمل مجموعة متنوعة من المصادر وهو عنصر حاسم في دعم جهود البلدان النامية للحد من مخاطر الكوارث؛

١٧ - تسلم بنطاق العمل اللازم على الصعيد الوطني، ولا سيما من أجل تطوير استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي، وإنشاء وتعزيز قواعد بيانات وطنية عن الخسائر الناجمة عن الكوارث، فضلا عن إجراء تقييمات للمخاطر، وتعيد التأكيد على ضرورة تعزيز قدرة البلدان النامية على التنفيذ، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية فضلا عن البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، بما في ذلك تعبئة الدعم من خلال التعاون الدولي، من أجل توفير وسائل التنفيذ، بما يتفق مع أولوياتها الوطنية؛

١٨ - تسلم بأهمية العمل الذي تقوم به الوكالات والبرامج والصناديق التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المعنية في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وبالزيادة الكبيرة في خدمات مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وبالحاجة إلى توفير ما يلزم من موارد ثابتة ويمكن التنبؤ بها في الوقت المناسب لدعم تنفيذ إطار سينداي؛

١٩ - تطلب من الأمين العام، في هذا الصدد، استعراض احتياجات منظومة الأمم المتحدة لدعم تنفيذ إطار سينداي، وإدراج النتائج التي توصل إليها في تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الدورة الحادية والسبعين، على النحو المطلوب في الفقرة ٢٢ من هذا القرار، في حدود الموارد المتاحة؛

- ٢٠ - تسلم باستمرار أهمية التمويل الطوعي، وتحث الجهات المانحة على مواصلة توفير التمويل الكافي لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث، من أجل دعم تنفيذ إطار سينداي، بوسائل منها المساهمة بأموال غير مخصصة؛
- ٢١ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، كل في إطار ولايته وموارده، أن تكفل عدم تخلف أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار؛
- ٢٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والسبعين البند الفرعي المعنون "الحد من مخاطر الكوارث"، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة"، ما لم يُتفق على خلاف ذلك في المناقشات المتعلقة بتنشيط أعمال اللجنة الثانية.

الجلسة العامة ٨١

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥